الوقائع الاقتصادية في ظل النظام العبودي

أولا: مفهوم النظام العبودي: يعد نظام الرق أو العبودية–الذي حل محل النظام المشاعي البدائي– أول نظام في التاريخ يقوم على الإنقسام الطبقي وإستغلال الإنسان لأخيه الإنسانَ. و هناك عدة عوامل ساهمت في ظهور هذا النظام الاقتصادي، ومن أهمها:

- التقسيم الاجتماعي المستمر للعمل.
- ظهور إمكانية العمل الفردي نتيجة تطور وسائل و إنتاجية العمل.
- ظهور الملكية الفردية و ما ترتب عنها من علاقات اقتصادية جديدة أخلت بنظام التوزيع المتساوي لمنتوجات العمل.

لقد أدى التبدل الحاصل في بنية المجتمع إلى حتمية تطور ونمو قوى الإنتاج وإنحلال العلاقات الإنتاجية للقبيلة البدائية، فحل العمل الفردي محل العمل الجماعي، وحلت الملكية الفردية محل الملكية الجماعية، هذا ما أدى بدوره إلى تغير في منظومة الحقوق والواجبات.

ثانيا: خصائص النظام العبودي: وفيما يلي يتم التعرض لأهم خصائص النظام العبودي.

1- الملكية:

ساد في هذه الفترة ما يسمى بنظام الملكية المطلقة لوسائل الإنتاج، الأرض وأدوات العمل.بالإضافة إلى امتلاك الإنسان–العبيد – واعتبار العبد شيئا من الأشياء وأداة من أدوات الإنتاج – أداة عمل ناطقة عند الرومان – مع الحرية المطلقة في التصرف في هذه الممتلكات بما فيها العبيد والذين كانوا محرومين من جميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

2- العمل:

لقد كانت السمة الغالبة للعمل في هذه المرحلة هي العمل الجماعي والتعاون بين العبيد ولكن في إطار الإكراه الاقتصادي والقسر – الاستغلال – لصالح السادة الدين يمتلكون أدوات العمل بما فيها العبيد.

إلى جانب عمل العبيد في جميع المجالات – الزراعة والرعي والعمل الحرفي– إذ كان العبيد يقومون بإنتاج الجزء العظم من المنتجات ويشكل نشاطهم العمود الفقري في عملية الإنتاج في المجتمع العبودي – كان هناك بعض المنتجين من الأحرار الدين كانوا ينتجون بصفة فردية حيث تمتعوا بحرية امتلاك وسائل الإنتاج والعمل وكانوا في الغالب متخصصين في بعض الأعمال الحرفية – الحدادة والألبسة والزراعة – إلا أن‌هم في نفس الوقت يخضعون للنظام العام، حيث كان يتعين على‌هم دفع ضرائب – جزء من دخول‌هم –للدولة سواء في صورة نقدية أو عينية وكانت هذه الفئة من الأحرار تمثل عمداء الجيش، إذ لا يسمح للعبيد بالعمل في الجيش وذلك لحاجة الأسياد الماسة إليهم لممارسة أوجه النشاط المختلفة.

3- نمو القوى المنتجة:

حدث تطور كبير في وسائل الإنتاج الزراعي وظهرت أدوات عمل جديدة لم تكن معروفة من قبل– المذراة، المنجل، والمعول– كما حدث تخصص في العمل الزراعي نفسه – تقسيم اجتماعي للعمل– تمثل في ظهور أعمال البستنة وبعض الزراعات الجديدة، أما في المجال الحرفي فقد حدث تطور هام في صناعة الأواني

والحدادة كما انفصلت صناعة النسيج عن صناعة الغزل وظهرت صناعة الألبسة وأدوات الزينة كأعمال مستقلة – ويؤكد المؤرخون أنه في القرن 4 و 5 ق م كان في اليونان حوالي 50 حرفة–.

–4القانون الاقتصادي الأساسي:

يمكن تلخيص القانون الاقتصادي الأساسي للنظام العبودي فيما يلي:

– إنتاج الخيرات المادية الموجهة لسد حاجات الأسياد المتزايدة بإستمرار وكان يتم ذلك عن طريق الاستثمار في العبيد .

.–.كانت المنتجات توزع بين السادة والعبيد، وكان من حق السادة تحديد الكيفية التي يتم بواسطتها توزيع المنتوج والذي عادة ما كان يتم تقسيمه إلى جزئين:

أ –**المنتوج الضروري:** وهي كمية من المنتوج (الحبوب مثلا) موجهة لسد الحاجات الأساسية للعبيد من اجل القيام بعملية تجديد قوة العمل والإستمرار في الإنتاج.

ب –المنتوج الفائض: يمثل القسم الأعظم من المنتوج ويستخدم من قبل السادة لإشباع الحاجات الإستهلاكية وبناء القصور والمسارح وغيرها.

–5العلاقات الإقتصادية والنقدية في النظام العبودي:

أ – التبادل:(ظهر التبادل وتطور في ظل نظام المشاعي وكان يتم بين المنتجين في شكل سلعة مقابل سلعة) تطورت عمليات التبادل في هذه المرحلة وأصبحت بظهور النقود – التي تطورت هي الأخرى وأخذت أشكالا مختلفة – تتم في شكل سلعة – سلعة نقدية – سلعة، وقد لقد لعب دور السلعة النقدية كل من الماشية، والملح والسمك المجفف والجلود، ثم تطورت النقود وأخذت أشكالا معدنية وكان لها أثر كبير في تطور وتنمية التجارة.

ب –ظهور رأس المال التجاري ورأس المال الربوي:

في ظل تباعد المنتجين عن بعضهم البعض وتبعثرهم أدى هذا إلى ضرورة وجود فئة تقوم بدور الوسيط بين البائعين والمشترين – بعد أن كان يتم التبادل بين المنتجين مباشرة – فتعاظم دور النقود كوسيط للمبادلة، حيث تخصصت فئة من التجار بشراء وبيع السلع وكان الفرق بين سعر البيع والشراء مصدر الربح التجاري وبذلك لم يعد دور النقود مقياسا للقيمة فقط بل أصبحت وسيلة لجمع الثروة وظهر لأول مرة رأس المال التجاري.

أما رأس المال الربوي الذي ظهر في هذه المرحلة فقد اتخذ من النقد كوسيلة للإقراض، حيث يقوم المرابون بتقديم القروض النقدية إلى السادة والمنتجين والحرفيين والأفراد مقابل معدل فائدة محدد.